DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i25.260

TJFPS
ISSUE 25

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء

" Building the state in Iraq: a study of challenges and building strategies "

Asst.Prof.Dr.Yasir Ali Ibrahim Salama [a]
Al-Nahrain University/ College of Political Science [a]

أ.م.د ياسر علي ابراهيم سلامة [a] *
جامعة النهرين \ كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received 30 January. 2021
- Accepted 13\6\ 2021
- Available online 30\9\2021

Keywords:
State building
Governmental policies
Building Strategies

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The concept of state building ،which was widely used after the Cold War ،focused on rebuilding the failed state that has become a source of threat to security ،peace and stability in the world ،as well as the issues of democracy ،human rights ،participation ،and political and economic reform. These countries and help them rebuild themselves ،by re-engineering these countries politically and socially ، to enable them to achieve security ،democracy and internal stability. The engineering of state building that emerged after the Cold War accompanied the collapse of the state in several regions of the world and its collapse entailed the emergence of threats to security Accordingly ،the definitions of the state-building process varied due to the overlapping of its foundations on the one hand ،and the different temporal and spatial context in which the process emerged on the other hand ،but it is possible to focus on the most important theoretical definitions that focus on building the state ،including what is meant by the concept of building a national state to make transformations Radical structure and restructuring of its political and economic systems.

*Corresponding Author: Asst.Prof.Dr.Yasir Ali Ibrahim Salama ,E-Mail: alsalama78@yahoo.com
Tel: 009647903336475, Affiliation: Al-Nahrain University / College of Political Science

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 30 \5\2021

القبول: 21\6\2021

النشر :30\9\2021

الكلمات المفتاحية:

– بناء الدولة

–السياسات الحكومية

–استراتيجيات البناء

الخلاصة :ان مفهوم بناء الدولة الذي تم استخدامه على نطاق واسع بعد الحرب الباردة قد ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرًا للتهديدات للأمن والسلام والاستقرار في العالم، بالإضافة إلى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة والإصلاح السياسي والاقتصادي. وكان هدف هذه الجهود مساعدة هذه البلدان على إعادة بناء أنفسهم، من خلال إعادة هندسة هذه البلدان سياسيًا واجتماعيًا، لتمكينهم من تحقيق الأمان والديمقراطية والاستقرار الداخلي. ظهرت هندسة بناء الدولة بعد الحرب الباردة مع انهيار الدولة في عدة مناطق من العالم، وكان انهيارها يترتب عليه ظهور تهديدات للأمن. وعلى ذلك، اختلفت تعريفات عملية بناء الدولة بسبب تداخل مبادئها من جهة، والسياق الزماني والمكاني المختلف الذي نشأت فيه العملية من جهة أخرى. ومع ذلك، يمكن التركيز على أهم التعاريف النظرية التي تركز على بناء الدولة، بما في ذلك ما يعنى به من مفهوم بناء دولة وطنية لإجراء تحولات جذرية في هياكلها وإعادة هيكلتها السياسية والاقتصادية.

المقدمة:

يعد النظام السياسي الوجه المعبر عن الدولة في كل مرحلة تاريخية قيد البحث والدراسة، فالدولة كما هو معروف كائن غير محدد الابعاد المادية، الا انه شخصية معنوية، يتعامل افرادها معها من خلال سلطاتها، التي تعارف الأفراد عليها من سلطة الحكومة المنشأة او التي فرضت نفسها على ارض وشعب محددين، و يعيش النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ازمة معقدة على المستويات كافة وفي القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أدى الى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، إذ اختفت لغة الحوار والتسامح وحلت محلها لغة التعصب والتطرف، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، واصبحت اجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما رشح اللجوء الى ممارسة العنف او الحرب الاهلية، فضلاً عن اختلال تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والاعمار للنهوض بالواقع العراقي، الامر الذي عمق ازمات النظام السياسي، إذ اصبح معرض للانهيار كدولة مع عدم وجود او ضعف استراتيجيات ناجعة للوصول بالدولة الى حافة البناء من جديد. وتمتاز عملية بناء الدولة العراقية بكونها مسيسة بالمساومات الطائفية والعرقية ومنطلق للمحاصصة وهي العوامل التي تعرقل إعادة بناء الدولة في العراق، فالحكومة قامت على

أساس المحاصصة السياسية/الطائفية وتعاني الكثير منه، إذ يترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة تصيب الحكومة في كفاءتها وادارتها للملفات المختلفة واستجابتها للازمات وتلبيتها لمطالب المجتمع، مما يهددها بالجمود وعرقلة عملية صناعة القرار، وذلك بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والاثني والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة ، وعلى الرغم من صور الديمقراطية التي يتمتع بها النظام السياسي العراقي كالانتخابات، إلا ان النظام السياسي ما يزال لا يمثل طموحات المواطن، مما انعكس على واقع ومكانة النظام السياسي وفقدانه لفرصة تبني استراتيجية موحدة لبناء الدولة والنظام السياسي على اسس ديمقراطية صحيحة.

مشكلة البحث : ينطلق البحث من مشكلة مفادها، وجود العديد من الأزمات التي تواجه النظام السياسي العراقي في ترسيخ اسس بناء الدولة العراقية بعد 2003 ،يرافق هذه الازمات الخلل البنيوي في شكل النظام السياسي وما رافقه من محاصصة لم يتمكن من تجاوزها ،مما انعكس سلبا على ادائه الذي تميز بالضعف ،والفساد المتغلغل في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والامنية.

فرضية البحث : استنادا على مشكلة البحث، ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان عملية بناء الدولة ترتكز على التشاركية بين مؤسسات النظام السياسي والمجتمع في تلبية المطالب ومواجهة الازمات ،تدعمها الرغبة الحقيقية للنظام السياسي في معالجة اسباب الخلل والفساد اللذان يهددان الجهود المبذولة في تصحيح المسار الديمقراطي وعملية بناء الدولة .

أولا : ما هية بناء الدولة

تعد عملية بناء الدولة مفهوما تقليدياً وحديثاً في آن واحد، إذ أنّ المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الامن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية.

أنّ مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الامن والسلم والآستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة، والاصلاح السياسي والاقتصادي، ومن ثمّ يتوجّب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسياً واجتماعياً، لتمكينها من تحقيق الامن والديمقراطية والاستقرار الداخلي، فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد

الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تُهدّد الامن الدولي. بناءً على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزاتها من جهة، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصبّ اهتمامها في بناء الدولة منها ما يقصد بمفهوم بناء الدولة الوطنية القيام بتحولات جذرية في البني وإعادة هيكلة نظمها السياسية والاقتصادية.[1] ويُعرّفها فرانسيس فوكوياما (Fukuyama Francis) بأنّها: تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها"[2]، وهذا المعنى يُحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي. [3]أمّا المنظور التاريخي لعملية بناء الدولة يشير الى أنَ هذه العملية هي نتاجٌ للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة مثل: الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الامن الغذائي، فقد ساعدت الطريقة التي تمّت بها معالجة هذه المشاكل على تفسير الآختلافات بين المؤسسات السياسية للدول وأثبتت أنّ عملية بناء الدولة تميل لأن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الآستخراجية والتنظيمية والتوزيعية،الآمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة قسرية لأستخراج الموارد وتنظيم السلوك.[4].

عليه يتضح أنّ عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص : [5]

1. العمليّة (process) أي تطور وليست مرحلة (Stage) أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الابنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والانماط السياسية المرتبطة بها.

---

[1] التقرير الاستراتيجي العراقي، العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008، ص100.

[2] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم و الأرادة في القرن الحادي والعشرين، الرياض: العبيكان للنشر، 2008، ص80.

[3] شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010، ص8.

[4] كلير كاستليليو، بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011، ص5.

[5] أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي،الاصلاح السياسي والحكم الراشد:إطار نظري، عمان: مطبعة السفير، 2010،ص47.

2. الديناميكية (Dynamic)، هي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.

3- النسبية (Relative)،كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة،ذلك أنّ بناء الدول لا يتم في فراغ،انما ضمن إطار حضاري وثقافي.

4- الحياد (Neutrality)،من حيث دلالته أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام السياسي والاجتماعي،فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بألافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدّده الاطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.

5- العالمية (universality)،أي أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية،كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الانجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والاكثر تطوراً.

ترتيباً على ما تقدّم، فإن عملية بناء الدولة تدلّ على مسار سياسي بالدرجة الاولى، مضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي وعليه يتضح وجود أبعاداً ترمي هذه العملية إلى تحقيقها وُفقاً للتباين في السائد خلال عملية البناء.

وترتكز عملية بناء الدولة على مقومات اهمها :

1- اعتماد مبدأ حكم القانون ، الذي يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما إنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء.

2-تعزيز مبدأ الشفافية، الذي يعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وافساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، ما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة، كما تبرز اهمية توفير المعلومات والبيانات الاحصائية عن السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) ونشرها بصورة دورية وعلنية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة اخرى.[1] ومن شروط بناء الدولة، توفر ما يلي: [2]

1- المحتوى السياسي : بمعنى تأسيس عقد اجتماعي جديد وإيجاد ثقافة سياسية جديدة.

2-المحتوى الدستوري القانوني: فالدستور والقانون يمثلان مرجعية العمليات والتفاعلات السياسية.

[1] وصال العزاوي ود.سعد الجبوري، الدولة نظرياتها وخصائصها، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص112.

[2] فخر الدين ميهوبي، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مكتبة الوفاء القانونية، المغرب، ص46.

3- التفاعل بين الاقتصاد والديمقراطية:اذ يشكل الاقتصاد عصب الحياة لبناء دولة ديمقراطية عندما توظف نتائجه للتنمية وتقلل التفاوت الطبقي.

ثانيا : تحديات بناء الدولة

أ- التحديات السياسية :

ان التحدي الأساس للحكومة العراقية الجديدة يرتكز في مدى محاولتها تغيير الوضع السياسي القائم في الوقت نفسه الذي تسعى فيه بعض النخب السياسية بشدة للحفاظ على الوضع الراهن، مما يولد رؤى متناقضة تستلزم الاصطدام في وقتٍ ما بينهم .فالمحاولة تلك تُعيقها العديد من التحديات منها، ضيق الوقت اللازم للتعامل مع الأزمات والمشكلات العراقية.،كذلك نطاق المهمة الحكومية المحددة لها في الذهاب إلى انتخابات مبكرة ، و ايضا عدم حيازتها الأدوات الناجعة نتيجة الضغط الداخلي والخارجي المسلط عليها يضاف لهذا عدم امتلاك الحكومة العراقية كتلة نيابية داعمة وساندة لها، تستطيع الاتكاء عليها للمضي بإصلاحاتها التي تتطلب مواجهة تحديات كبيرة ولعل من اهم هذه التحديات :

1- المحاصصة : لقد عانت التجربة التوافقية في العراق من انحرافات كان لها تداعيات على كل مفاصل الحياة، فقد امتازت بعدم قدرتها على انتاج حكومة فعالة ومستقرة قادرة على بناء دولة مدنية حديثة بكل مقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والقانونية، فاذا كانت الديمقراطية التوافقية تتجسد في تقاسم القوى السياسية والمجتمعية في بلد واحد لوظائف ومناصب المؤسسات الرسمية حسب نسبتها وثقلها العددي الاجتماعي و ليس الانتخابي، فأن عدم وجود احصاء سكاني عراقي حديث يطبق على اساسه المبدأ الذي جرى على أساسه تقسيم المجتمع في مجلس الحكم، والذي حول الديمقراطية التوافقية من نظام ديمقراطي الى محاصصة طائفية اثنية في توزيع المناصب والادوار بالرغم من ان الدستور العراقي لم يشر الى هذه الاجراءات ولم ينص عليها قانوناً، [1] الا انها باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات المتعاقبة، وهذا بدوره أدى الى بروز عدة اشكاليات ليس فقط على جانب المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية وحسب بل وحتى على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

2- تعطيل القرارات: تمثل ازمة تعطيل القرار احدى مؤشرات الواقع العراقي، فاعتماد مبدا التوافق والتراضي في اتخاذ القرارات خصوصاً اذا كانت هذه القرارات ذات ضرورة استراتيجية وقومية للدولة فان شرط التوافق في البرلمان العراقي يعد آلية معطلة للقرار التشريعي مثال ذلك ماجرى في مجلس النواب العراقي في بداية عام 2008 ، فقد كانت هناك ثلاث تشريعات تنتظر الاقرار بعد مناقشتها مع وجود خلافات بشأنها بين الكتل السياسية، وهي إقرار الموازنة بعد تعطيله من قبل كتلة التحالف الكردستاني بسبب الخلاف على نسبة

[1] جابر حبيب جابر، العراق: تعددية مفرطة، الشرق الاوسط اللندنية، العدد (11303)،8 نوفمبر،2009.

الاقليم من الموازنة، و قانون العفو العام المؤيد من جبهة التوافق والمعطل من قبل الائتلاف العراقي الموحد الراغب بإضافة بعض القيود عليه، وقانون انتخابات مجالس المحافظات المعطل من قبل جبهة التوافق، ولأهمية تلك التشريعات كان لابد ان تمرر بإجماع القوى السياسية وللخروج من مأزق التعطيل والشلل في المؤسسة التشريعية، مررت التشريعات بأسلوب الصفقة، اي تنازل كل طرف عن معارضته للتشريعية المؤيد من قبل الطرف الاخر، مقابل قبول الاطراف الاخرى بالتشريع المؤيد من قبله.

3- غياب المعارضة البرلمانية : يعد دور المعارضة الرقابي للبرلمان الصمام الامان من تعسف السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية، حيث ان الكتل في مجلس النواب العراقي موجود نفسها في الحكومة، مما افضى الى غياب دور المعارضة البرلمانية، ومن هنا لم يجرؤ اي عضو او كتلة نيابية على تحريك الدور الرقابي لخشيتها من اقدام الاعضاء او الكتل الاخرى للقيام بالدور ذاته ضدها ، و لاسيما ان معظم هؤلاء النواب اضحت غايتهم الاساسية حماية مصالحهم الخاصة او الحزبية.

4- اشكالية الهوية الوطنية : ساهمت الديمقراطية التوافقية في العراق في زيادة تمثيل الانتماءات الفرعية للافراد على حساب الهوية الوطنية للفرد العراقي، بوصفها احدى اسس بناء الدولة الحديثة المعتمدة على المساواة بين المواطنين وبناء رمزية وطنية جمعية تخترق جميع الانتماءات المذهبية و الاثنية.

ب- التحديات الاجتماعية :

مثلت هذه التحديات مزيج مركب من العديد من الازمات المتداخلة والمركبة ،بعضها جاء بسبب الاداء الحكومي الضعيف منذ 2003 لحد هذه الفترة ، وبعضها جاء بسبب ازمات عالمية اصاب العراق ما اصابه منها ،زاد بسببها حجم الضغوط على الحكومة العراقية بسبب سوء تعاملها مع هذه العوامل نتيجة ضعف الامكانيات المادية والمعنوية وغياب التخطيط الاستراتيجي الذي يستشعر الخطر قبل وقوعه ،وتوفير ادوات التعامل معه حال وقوعه،مع ما رافق تشكيل حكومة العراقية من أزمات مركبة، سياسية، وصحية، واقتصادية، لا بد من مواجهتها دفعة واحدة لارتباط إحداهما بالأخرى في ضوء إمكانات محدودة، وعدم توافق داخلي.

والسؤال هنا: هل لدى الحكومة القدرة على ذلك؟ تأتي في مقدمة هذه الأزمات، الاحتجاجات التي انطلقت في بداية تشرين 2019 ، مدفوعة بشكلٍ أساسي بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاكات السيادة، والسخط الشعبي من سوء اداء الحكومة، والرفض العام للفساد المستشري في مؤسسات الدولة والذي حوّلها إلى إقطاعيات للنخب الحاكمة [1]. ففي مقياس مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، حقق العراق 18 درجة،

[1] حارث حسن:عربة الثورة،مركز كارنيغي، 06آذار/مارس 2020 ،https://carnegie-mec.org/diwan/81226.

الذي يضم100 درجة، وجاء بالمرتبة 168 من بين 180 دولة شملها المقياس[1]. والبطالة والفقر المتفشيان بين الشباب حيث وصلت في عام 2018 27.5 %، 20.5%على التوالي .[2] رافق ذلك أزمة صحية ناجمة عن عدم كفاية الاستجابة لمواجهة جائحة كورونا ، خففت من حدة الاحتجاجات غير أنها لم تنهها، اذ شهدت الارقام ارتفاعا ملحوظا في الإصابات اليومية ،وإذا كانت استجابة النظام غير كفؤة، فمن شبه المؤكد أنها ستواجه غضباً شعبياً في مرحلة ما في المستقبل، وقد تستثمر من قوى سياسية وفصائل مسلحة معارضة للكاظمي للتحشيد ضده واسقاطه .

بموازاة هاتين الأزمتين، برزت الأزمة الاقتصادية الحادة، في يناير وفبراير 2020 بلغت إيرادات النفط نحو 6مليارات دولار لكل شهر وانخفضت بنسبة 80 % في أبريل ومايو، إذ وصلت إلى مليار ونصف مليار دولار لكل شهر نتيجة انهيار أسعار النفط وتخفيض حصة العراق السوقية من تصدير النفط حسب اتفاق (أوبك+) [3]، في بلد ريعي يعتمد بأكثر من 90 % على الإيرادات النفطية يثار تساؤل مهم حول مقدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها المالية وقدرتها على تسديد الرواتب لموظفي القطاع العام، وتوفير الخدمات الأساسية. فضلا عن تأثيرها في قدرة الحكومة على التعاطي مع مطالب المحتجين والوفاء بوعودها لهم والشك بقدرتها في محاسبة الجماعات المتهمة بقتل أكثر من 490 محتجا بحسب بعثة الأمم المتحدة في العراق[4] .والكشف عن مصير الناشطين والصحفيين الذين اعتقلوا منذ أشهر. كذلك قدرتها في الذهاب الى تنظيم انتخابات مبكرة وتوفير بيئة انتخابية آمنة

[1] https://www.transparency.org/files/content/pages/2018_CPI_FullResults.zip.

[2] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق2018 .

[3] حكومة الكاظمي في العراق: التحديات وفرص النجاح مركز الإمارات للسياسات، 27 مايو2020، https://bit.ly/2AqjHwS

[4] التظاهرات في العراق :حالات الاختطاف والتعذيب والإخفاء القسري في سياق التظاهرات المستمرة في العراق، تقرير خاص بحقوق الإنسان، التحديث الثالث،بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي)،بغداد، 23 ايار 2020 ص2

ج- التحديات الاقتصادية :

تعد معرفة هوية النظام الاقتصادي مدخلاً لاستقرار واقع الاقتصاد، وتسهل من مهمة إنتاج رؤية مستقبلية، وعند التطرق الى طبيعة النظام الاقتصادي لابد من الحديث عن عوامل جوهرية تتعلق بالمعوقات التي تواجهه، وكذلك حجم الموارد والاسلوب الذي يتم فيه معالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد بأسلوب اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع، ويمكن تصنيف الدولة بحسب نظامها الاقتصادي الى (رأسمالية، اشتراكية، نظام مختلط) وصنفها آخرون الى هوية (احادية واخرى مركبة) والبعض قسمها حسب المنظور الاقتصادي الى (دولة متقدمة صاعدة، واخرى نامية)[1].

يعد تصنيف النظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 مدخلاً ضرورياً لتوصيف التحول الذي طرأ على طبيعة هذا النظام، بعد اتصاف الاقتصاد العراقي ولأكثر من ثلاث عقود قبل 2003 لأنه (اقتصاد ريعي – شديد التمركز) بدأت الدول الجديدة توصف بأنها ذات اقتصاد (ريعي – ليبرالي) فقد نصت الفقرة ثانياً من المادة (112) من دستور العراق عام (2005)،على ان تقوم الحكومة الاتحادية وحكومة الاقاليم والمحافظات معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمد احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار، كما أكدت المادة (25) من الدستور(الدولة تكفل اصلاح الاقتصاد العراقي وفقاً للأسس الاقتصادية الحديثة) [2]،ومن ضمن التحديات الاقتصادية :

1- طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق وسماته الاساسية

تعرض الاقتصاد العراقي لازمات وصدمات عديدة في العقود الثلاثة الاخيرة ولم يكن من القوة لمواجهة تلك الصدمات والازمات على الرغم من وفرة موارده المادية والبشرية، ورغم ارتفاع مستوى (انتاج وتصدير النفط) فقد انعكس ذلك بشكل سلبي على اقتصاده، إذ أصبح الاقتصاد معتمداً بشكل تام على قطاع النفط تاركاً القطاع الزراعي والصناعي للإهمال والتدهور، مما عزز مفهوم (احادية الاقتصاد العراقي) وجعله يتسم بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على ايرادات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة.

2- اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

ان مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية يثير اشكاليات عديدة تنعكس على هيكل البناء الاقتصادي للدولة التي تعتمد بشكل اساس على الريع في تكوين ناتجها المحلي الاجمالي وموازنتها العامة، وكذلك سلوك الدولة في كيفية التصرف بهذا الريع، والسلوك الاقتصادي للمجتمع نتيجة اعتماده على انفاق حكومي مصدره الريع وما يمكن ان يتولد عن طبيعة العلاقة بين أداء الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، وعندما نتحدث عن الدولة

[1] فلاح خلف علي الربيعي: هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية.

[2] الدستور العراقي ،مجلس النواب العراقي ،المواد 25 ، 112 .

الريعية النفطية (ومنها العراق)،فالنفط يمثل احد الموارد الطبيعية وهو في نفس الوقت سلعة استراتيجية ذات تأثير عالمي، ان اعتماد الحكومة على الريع الخارجي قد حررها من الاعتماد على قاعدة الانتاج المحلي في تحقيق الدخل، اضافة الى ذلك فان العائدات النفطية الهائلة ونمط انفاقها قد زاد من قدرة الدولة على اعادة تشكيل النسيج الاجتماعي الاقتصادي، وقد مكن غياب الضرائب الحكومية من الحركة بحرية في المجتمع فالى جانب الاليات المباشرة في توزيع الريع، اسهمت الدولة في تنمية بعض المجالات التي تسود فيها اشكال مختلفة من الريع الداخلي بسن القوانين والتشريعات المختلفة التي تدخل ضمن دائرة الاليات غير المباشرة لتوزيع الريع، والتي يمكن لها ان تفرز ريعاً احتكارياً، مثلا (منح الوكالات التجارية) التي تنشأ نتيجة(الصلة أوالقرابة) بالسلطة الريعية الحاكمة وما ترتب على ذلك من استحواذهم على كميات غير قليلة من الدخل الريعي.نستنتج من ذلك أن اشكالية الفصل بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ما زالت قائمة[1]

3- الاختلال في التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية

ان الاهداف الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية اجتماعية اكثرمن كونها اقتصادية، بمعنى انها ارادت تخفيف العبء الموروث من مشاكل الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية الأمر الذي جعلها تدور في حلقة الفقر وتحاول كسر هذه الحلقة من نقطة اشباع الحاجات الاساسية للسكان الامر الذي يؤدي الى اشباع الطلب المؤجل من الفترات السابقة بما يضمن تحسن ظروف العيش، وهذا يعني انها ستكون منهكة في(اطفاء الحرائق الموروثة والمصاحبة لعملية التحول السياسي والاقتصادي) دون الالتفات في هذه المرحلة الى(المعايير الاقتصادية الاخرى المتمثلة بتنويع القاعدة لانتاجية وتقليل الاعتماد على النفط وتفعيل القطاع الخاص وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ومعالجة الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات وغيرها)،باعتبار ان اشباع الحاجات المؤجلة والملحة يحمل في طياته إضافة للبعد الاجتماعي بعد آخر يتمثل بتوجيه بعض الاستثمارات نحو القطاعات التي يزداد الطلب المحلي على منتجاتها، وهذا يعني ان الاستراتيجية تنطلق من جانب الطلب لمعالجة الازمات والاختلال[2]

4- ضعف البنية التحتية وتدهور بيئة الاعمال القادرة على تحفيز القطاع الخاص

لم تنجح الحكومة خلال اكثر من عقد في تحقيق الحد الادنى من تحسين البيئة التحتية اللازمة لانطلاق القطاع الخاص إذ لا يزال ملف الطاقة الكهربائية يشكل تحدياً امام فرص البلد في التقدم والاستقرار، ولم تفلح الموازنات الانفجارية للسنوات السابقة في توفير الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتحسين مستوى الطرق وادامة

[1] شيماء رشيد: واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة كربلاء،2015،ص 23-26

[2] عبد الحسين محمد العنبكي: الاصلاح الاقتصادي في العراق،مركز العراق للدراسات،بغداد , 2015, ص231.

شبكة الماء والمجاري في البلاد، ومن جانب اخر لم تنجح الحكومة في قرار حزمة القوانين والتشريعات القادرة على تنشيط القطاع الخاص.

5- الهبوط الحاد والمستمر لاسعار النفط في الاسواق العالمية

تشير توقعات منظمة اوبك الاخيرة الى استمرار التدهور في اسعار النفط لعدة سنوات نظراً لبطىء نمو الاقتصاد العالمي وزيادة انتاج النفط الخام داخل وخارج اوبك.

6- هبوط احتياطي البنك المركزي من الدولار

كشفت اللجنة المالية النيابية، عن انخفاض الاحتياطي العراقي في البنك المركزي العراقي الى(35)مليار دولار في عام 2020 بعد سحب القرض الثاني من قبل الحكومة، وقال عضو اللجنة المالية النيابية عبد الهادي سعداوي ان "احتياطي البنك المركزي العراقي قبل التصويت على القرض كان يبلغ(51)مليار دولار." واضاف ان "القرض الثاني الذي صوت عليه مجلس النواب دفع الحكومة الى سحب 12 ترليون دينار"، مشيرا الى ان " الاحتياطي انخفض الى(35) مليار دولار." وأوضح ان"الحكومة جعلت العراق بموقف صعب، يفرض عليها التحرك بخطوات عاجلة للنهوض بالاقتصاد للحفاظ على ماتبقى من احتياطي البنك المركزي العراقي" [1].

د- التحديات الامنية :

في الجانب الأمني تواجه الحكومة العراقية تحديين أساسيين، يتعلق أولهما بحصر السلاح بيد الدولة، هو الهدف الذي أعلنه بوضوح رئيس مجلس الوزراء(مصطفى الكاظمي) في برنامجه الحكومي، والأخر يمثل مواجهة عودة نشاط تنظيم(داعش)الإرهابي، فالتحدي الأبرز امام الحكومة الجديدة، والذي له صلة وثيقة بالاستحقاقات الامنية والسياسية وحتى الاقتصادية هو كبح جماح الجماعات المسلحة في البلاد فبعضها ينافس البعض، و المهمة الرئيسة تتجسد بضبط حركة وسلوكيات الفواعل غير الحكومية(من فصائل وجماعات مسلحة)، والذين باتوا يمتلكون قوة عسكرية كبيرة ودوراً سياسياً وأمنياً، منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير[2] ،فالحكومة الجديدة تحتاج إلى بسط سلطتها على قوات الأمن من أجل تحقيق الاستقرار الحقيقي للبلاد، فالعراق مثقل بوجود عدة وحدات شبه عسكرية مختلفة، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف جيشه النظامي، اذ تم حل الجيش العراقي ثم أعيد تشكيله بعد الغزو الأمريكي عام 2003 ، كجزء من عملية إزالة إرث النظام السابق، غير أنه كان لا بد من إعادة بناء الجيش بعد أن انهار في وجه هجوم ما يعرف بتنظيم الدولة

[1] عين العراق نيوز،الاحد25 نوفمبر،2020 ، متاح على الرابط الاتي :
https://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=140857.

[2] حارث حسن، مصدر سبق ذكره .

الإسلامية عام 2014[1] فجاءت فتوى المرجع الاعلى في العراق السيد السيستاني في الجهاد الكفائي في حزيران من العام نفسه، والتي كان لها دور كبير في تحرير الأرض ودحر (داعش)وتم إنشاء الحشد الشعبي، والذي نظم بقانون رقم (40) لعام2016، إضافة الى هذا تتمتع منطقة كردستان العراق بقواتها الأمنية الخاصة المعروفة باسم "البيشمركة"، التي تقع المنظمة اسمياً تحت أمرة وزارة البيشمركة التابعة للحكومة الإقليمية، لكن العشرات من كتائبها مرتبطة بشكل وثيق بالحزبين السياسيين المهيمنين في كردستان، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، مما يجعلها تتناقض ومبادئ دستور العراق، لذلك فأن وجود مثل هذه الجماعات المسلحة التي لا تتمتع بسلطة حكم مركزية، ولها أدوار سياسية، يمثل تحدي أمني رئيس للحكومة العراقية .

التحدي الاخر يتعلق بعودة تنظيم(داعش الارهابي)في العراق، ومدى احتمالية تكرار سيناريو عام 2014 إذ تعافى من هزائمه الإقليمية منذ عام 2017 وشن عودة قوية ومستمرة كقوة متمردة داخل العراق، مستعيد كفاءته التكتيكية، وانتشاره عبر مناطق متعددة، اذ تظهر المقارنة السنوية للهجمات في الربع الأول2019 مقابل الربع الأول 2020 زيادة في الهجمات بنسبة 94٪ ، من 292 في الربع الأول من 2019 إلى 566 في الربع الأول من هذا العام[2] وسبب هذا انشاء معاقله في مناطق تضاريسية وعرة، يصعب على القوات الأمنية الوصول اليها، فضلا عن عدم وجود قدرات قتالية كبيرة لإنهاء ملف فلول داعش وجذوره[3].

الى جانب ذلك علق التحالف الدولي ضد داعش عملياتها الجوية والاستخباراتية، وخفض قدرته على تقديم المشورة أو مرافقة القوات العراقية، نتيجة تزايد التوتر والضربات المتبادلة بين واشنطن وطهران وحلفائها عقب قرار البرلمان العراقي في /5 يناير 2020 بإنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد، بعد اغتيال قائد (فيلق القدس) بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في/3 يناير من قبل الولايات المتحدة من العام نفسه[4] .ثم جاءت جائحة كورونا لتقوم بعثات التدريب التابعة للتحالف والناتو بتعليق عملياتها لمدة شهرين، وبحلول 29 مارس، سحبت أستراليا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والبرتغال وهولندا جميع المدربين تقريبًا[5] .مما يضع الحكومة امام تحدي مواجهة الإرهاب.

([1]) SETH J. FRANTZMAN: Iraq’s New Prime Minister Needs to Take Control of His Security Forces, JUNE 16, 2020 ,https://bit.ly/31gjGHj

([2])Michael Knights and Alex Almeida: Remaining and Expanding: The Recovery of Islamic State Operations in Iraq in 2019-2020, CTC SENTINEL, MAY 2020, p.1

([3])هشام الهاشمي :تنظيم داعش في الربع الأول من عام 2020، مركز سيار للتحليل ، بغداد، 2020/4/30، ص1

([4])Sajad Jiyad: With ISIS Resurgent, Can Iraq’s New Government Avoid a Repeat of the Past? World Politics Review, Wednesday, June 3, 2020 https://bit.ly/2BJbFQx

([5])Michael Knights and Alex Almeida: Remaining and Expanding: The Recovery of Islamic State Operations in Iraq in 2019-2020, CTC SENTINEL, MAY 2020, p.1

ثالثا: استراتيجيات بناء الدولة:

حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)خمسة ابعاد لعملية بناء/اعادة بناء الدولة(العمليات السياسية–علاقة الدولة بالمجتمع–شرعية النظام السياسي–التوقعات الاجتماعية– القدرة على القيام بوظائف الدولة)، لذلك سنحاول هنا ادراج اهم جوانب السياسات العامة التي يجب ان تتوافق مع استراتيجية النظام السياسي ورغبته في اعادة بناء المواضع التي تهدد كيان الدولة في ظل الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها، ومن اهم جوانب هذه الاستراتيجيات

أ– الجانب السياسي :

أن الاصلاح السياسي أضحى أمرا ضروريا لتقويم مسار النظام السياسي العراقي، وذلك بعد التجربة الديمقراطية، تلك التجربة التي جاءت بطريقة الصدمة والترويع وبعيدا عن التدريجية التاريخية للتجارب الديمقراطية التي مرت على الكثير من النظم السياسية في العالم، وهذا يستوجب وجود ارادة سياسية للنخب الحاكمة في اجراء الاصلاحات الضرورية لأجهزة ومؤسسات الدولة، تمكنها من أداء مهامها بشكل سليم ، على أن تستند تلك الاصلاحات إلى أهم معايير الحكم الرشيد (الشفافية، المساءلة، المحاسبة، الرؤية الاستراتيجية) لبناء مؤسسات حكومية تعتمد حكم القانون وفرضه على كل الأفراد حكاما ومحكومين، وأن لا يكون الاصلاح لمرحلة زمنية معينة وإنما يكون مستمرا وتكامليا، وانعكاس للبيئة السياسية الداخلية الدائمة التغيير، وأن تتناغم تلك الاصلاحات السياسية مع الاهداف التنموية للألفية الثالثة (2015–2030)،واعتبارها خارطة طريق للإصلاح الحكومي المؤسسي في العراق في المستقبل المنظور، وبهذا الصدد يمكن صياغة جملةٍ من المعايير لتقييم مشاريع إعادة بناء الدولة لدى الأنظمة السياسية، لعلَّ أهمّها: (معيار العدل)، و(معيار الشرعيّة)، ولنا أن نقول بأنَّ النظام الذي يحقق العدالة الاجتماعية والشرعيّة السياسية فإنَّ مشروعه في بناء الدولة يكون في المستوى المطلوب، اما النظام الذي يفشل في تحقيق هذين المبدأين فإنّه يكون قد أخفق في عملية بناء الدولة أو إعادة بنائها، وهنا يجب التنويه إلى أن المقصود من الشرعيّة في هذا السياق ليست الشرعية التي يمنحها الفوز في الانتخابات، بل المقصود شرعية أخرى يعبَّر عنها بشرعية المنجَز[1]،فمشروع بناء الدولة الذي يفشل في تحقيق العدالة وشرعية المنجَز يُعد مشروعاً غير ناجز، ويؤدي بالنظام السياسي إلى أن يُصنَّف ضمن الدول الفاشلة.

هناك ايضا جانب مهم وخطير على الحكومة العراقية مراعاته في تثبيت ركائز بناء الدولة، هو تقديم المنجزات بنحوٍ عادل يضمن حقوق أفراد الشعب كافة، كون معظم المجتمعات تتبع حكوماتها لقوّتهم وليس

([1])اياد العنبر، شرعية الدولة المتنازع عليها في العراق، متاح على الرابط الاتي :

https://www.alhurra.com/different-angle/29-11-2020

لعدالتهم، فحتّى لو عَبَثَت الحكومةُ بمقدّرات الأفراد وأضعفوا مؤسسات الدولة وجعلوها عاجزة عن التصدّي للمشاكل والكوارث والأزمات الاقتصادية قد لا يقدر الأفراد بسهولة على مطالبة القوّة المهيمنة أن تلتزم بالعدالة، وكلّما كان النظام السياسي أقوى وأكثر اهمالاً لمسألة العدالة كلّما كان أشد فشلاً في تحقيق المنجزات السياسية والاقتصادية والتنموية.

ب–الجانب الاقتصادي :

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات كبيرة بسبب السياسات الريعية، وبات الشروع بالإصلاحات أمراً حتمياً بهدف أحداث تغييرات في البُنية الأحادية للاقتصاد العراقي، ولغرض تحقيق توزيع عادل في الثروة وتحسين الموارد المالية للدولة، فضلا عما توفره من تخفيض معدلات البطالة والفقر، والتي سنتطرق لها كما يأتي:

1. تطوير قطاعي النفط والغاز: ينبغي العمل أولاً على تشريع قانوناً للنفط والغاز الذي يقع على عاتقه تنظيم الموارد النفطية بين الحكومة الاتحادية وبين الإقليم والمحافظات الأخرى، كما ولا بد توافر لآلات الحديثة في عملية استخراج النفط وتكريره، بما في ذلك استخدام التقانات الصديقة للبيئة للحد من التلوث الناجم عن عملية الاستخراج، وتحتاج عملية تطوير هذه القطاع الى تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار الاجنبي او المحلي في مجال الغاز المصاحب ومنع احتراقه لما توفره من حلول في مسألة الطاقة الكهربائية وكذلك سلامة المواطنين في المحافظات المنتجة للنفط، والعمل على تطوير موانئ التصدير وإنشاء موانئ جديدة ضمن مواصفات تلبي متطلبات السلامة، وإعادة تأهيل المنشآت النفطية في المناطق المحررة والتي تعرضت للتخريب جراء حرب التحرير والعمليات الإرهابية.[1]

2. تطوير القطاع الصناعي: شهدت مرحلة ما بعد عام 2003 تراجعاً ملحوظاً في قطاع الصناعة الوطنية بسب عوامل عدة، وادت الى توقف العديد من المعامل والمصانع الكبيرة والمتوسطة، فضلاً عما تسببت به سياسة الأسواق المفتوحة، وتلك العوامل أدت ادواراً في ارتفاع معدلات البطالة وأنتجت توسعاً افقياً في الصناعات الاستهلاكية على حساب الإنتاجية منها، والتي تتطلب توافر المواد الأولية بأسعار مخفضة ومدعومة والاعفاءات الضريبية والتسهيلات الأخرى لدعم الصناعات المتوسطة والصغيرة، وتحويل بعض الشركات العامة غير العاملة او المتوقفة عن العمل الى نظام المساهمة المختلطة لتنشيط عملها وتوافر رؤوس الأموال لها[2].لذا لا بد من تشريع قوانين لحماية المنتجات الوطنية بغية التوقف عن الإستيراد لما هو متوافر محلياً أو يكون في أضيق حدوده، وكذلك تذليل الصعوبات امام الاستثمار في القطاع الصناعي عبر

[1] نزار ذياب وخالد روكان، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد 12، المجلد 6)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2014، ص59.

[2] وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018_2022، ص134.

توافر التسهيلات القانونية، واعادة تأهيل المشاريع الاستراتيجية مثل (الصناعات البتروكيماوية، صناعة الأسمدة) وبناء المدن الصناعية وغيرها.[1]

3. تطوير القطاع الزراعي: أفتقر الإقتصاد العراقي بعد العام 2003 الى أهم مصادر تنويع الثروة الاقتصادية واحدى عوامل تحقيق الامن الغذائي والتي تمثله القطاعات الزراعية بسبب النزاعات والحروب مع توالي سنوات الجفاف وفقدان حلقات مهمة من التسويق الزراعي، وضعف شركات التأمين الزراعي والجمعيات المتخصصة في دعم الفلاحين وغيرها من العوامل التي تتطلب العمل على تطوير واقع القطاع الزراعي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي لتحقيق الأمن الغذائي وذلك عبر زيادة الرقعة الزراعية من خلال إستصلاح الأراضي واستخدام المعدات الحديثة لتقليل من الجهد البشري والمصروفات المالية والمائية، وبناء مصانع للمستلزمات الزراعية (الري، الاغطية البلاستيكية)، وتزويد المزارعين بالأسمدة الكيمياوية والبذور المحسنة بكلف مدعومة لتقليل تكاليف الإنتاج، ووضع أليات لحماية المنتج المحلي، الإهتمام بالثروة الحيوانية، تقديم الدعم لأصحاب الحقول بغية حفر الآبار، تطوير قطاع الثروة السمكية وحمايتها وغيرها.[2]

4. تطوير قطاع السياحة: يمكن ان تؤدي السياحة دوراً مهماً في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية العراقية لما يمتلكه العراق من مواقع تأريخيه ومراقد دينية، ولتفعيل هذا القطاع ينبغي العمل على تشريع (قانون السياحة الأساس)،الذي ينظم ويحدد الأدوار بين الوزارة وهيئة السياحة وهيئة تنشيط السياحة، فضلاً عن تشريع قانون مستقل يخص الاراضي المطلة على الانهار وروافدها واستثمارها بشكل جيد، وتحسين مستوى الخدمات السياحة لا سيما الدينية منها، وتقديم التسهيلات فيما يخص دخول ومغادرة السياح، والتشجيع على الاستثمار في السياحة عبر تهيئة البنى التحتية للمواقع المعدة للإستثمار وتوافر التدريب للعاملين فيها، والعمل على استثمار المناطق السياحية غير المستغلة بغية خلق أنماط جديدة للسياحة مثل السياحة العلاجية في حمام العليل وعين تمر وسياحة الصحراء والواحات والسياحة الأثرية والثقافية كما في اثاربابل والحضر واور [3].

---

[1] عباس لفته كنيهر وشيماء حطاب عبيد، تحليل واقع الصناعات التحويلية في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (19)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوت، 2015، ص 114.

[2] رحمن حسن علي وبيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي للمدة (2000_2018)، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (21)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2016، ص 51.

[3] كريم سالم حسين وقاسم جبار خلف، تنمية القطاع السياحي في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإقتصادية والإدارية، (العدد1، المجدل 18)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014، ص 161-163.

5. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: ينبغي على الحكومة العراقية تقديم المساندة والدعم للقطاع الخاص لما يوفره في مجال تخفيض معدلات البطالة، اذ يتحتم العمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط القوانين والإجراءات بهدف تحفيز وتطوير هذا القطاع، وتشريع وسن قوانين صارمة تضمن حقوق العاملين في القطاع الخاص، على سبيل المثال الضمانات الصحية والحقوق التقاعدية والاجتماعية.[1]

6. ترشيد الانفاق العام: شهد العراق بعد عام 2003 سياسات مالية توسعية فيما يخص الإنفاق على الأجور، انتجت زيادة في العجز المالي للموازنة الاتحادية مما ادى الى تراكم الديون الخارجية والداخلية، الأمر الذي انعكس سلباً في أداء الحكومة من زوايا عدة والتي تتطلب تحقيق العدالة في توزيع الرواتب وتخفيضها، خصوصا ذوي المناصب العليا.

ج- الجانب الاجتماعي

أدت حالة التذمر الشعبي بسبب تردي الاوضاع الامنية واستشراء الفساد في جميع مفاصل الدولة الى مظاهرات شعبية واحتجاجات واسعة في بغداد وبعض المحافظات ،للمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن ذلك، وتمتلك الحكومة الحالية(حكومة الكاظمي) فرصة كبيرة تأتي من مساندة مرجعية النجف لأغلب مطالب المحتجين، وتبنيها من بعض القوى السياسية، وحظيت بدعم الأمم المتحدة، والأهم إعلان الحكومة دعم المحتجين وحظر إطلاق النار عليهم، وإطلا ق سراح المعتقلين منهم، وإشراكهم في القرار السياسي عبر شخصيات مؤثرة في الاحتجاجات.كما ان هناك مَيلْ أكبر لدى المجاميع الشبابية الممثلة لحركة الاحتجاج إلى ضرورة منحها فرصة بوصفها الحل الوسط بين مطالب الحراك ومصالح الأحزاب والقوى المهيمنة على العملية السياسية، والوعود التي أطلقتها لهم بعبور المرحلة الانتقالية بأسرع وقت ممكن، والاستجابة إلى مهام ملحّة مباشرة، أبرزها إنجاز قانون الانتخابات مع ما يتطلبه من تدقيقات أو تعديلات، والانتهاء من الصيغة النهائية لقانون المفوضية العليا للانتخابات، وتأمين كل ما يلزم لإجراء الانتخابات في أقرب وقتٍ ممكن، وتعديل قانون الأحزاب الذي شرع عام 2015 وإصدار أوامرها إلى كل الأجهزة الأمنية بإطلاق سراح جميع المعتقلين من االمتظاهرين،وإيجاد المختطفين وتشخيص الذين قاموا بالاغتيالات ووضعهم أمام القانون،وتشكيل لجنة قانونية عليا للبحث والتحقيق والتقصي في كل الاحداث التي رافقت الاحتجاجات عليه فان تفكيك ظاهرة الفساد وتنويع مصادر الاقتصاد العراقي يسهمان في تخفيض معدلات البطالة والفقر اللذان يمثلان مصدر قلق للمجتمع العراقي وترتبط بابعاد اقتصادية وامنية واجتماعية وثقافية ممكن ان تشكل عوامل خطيرة تعطل القدرات البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، وما يترتب عليها من انعكاسات خطيرة لا

[1] استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق، هيئة المستشارين، مجلس الوزراء العراقي، 2014 _2030، ص25.

سيما للشباب منهم والتي قد تدفعهم لأفعال غير قانونية كالإرهاب والجريمة بكل أنواعها، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:[1]

1. تحسين نوعية مفردات البطاقة التموينية للعوائل ذات الدخل المحدود، فضلاً عن تعزيز القدرة المالية لنظام الحماية الاجتماعية للفقراء.
2. توافر بيئة مستجيبة للتحديات كالسكن الملائم وبأقساط ميسورة من خلال تنفيذ مشاريع لبناء مجمعات سكنية.
3. تكثيف برامج الإقراض للشباب والخريجين بُغية إنشاء مشاريع صغيرة، فضلاً عن توافر برامج تدريب مكثفة تعد لذلك الغرض.
4. تحسين واقع الخدمات الصحية المجاني وتوافر المستلزمات الصحية، والتي تحتاج الى بناء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية ودور العجزة والايتام.
5. اعتماد برامج تشغيل كثيفة لتوفير فرص عمل عاجلة للشباب وضحايا الإرهاب بعد تأهيلهم بما يضمن عودة اندماجهم في المجتمع، وتوفير مستلزمات العيش الكريم لهم.
6. الشروع في تأسيس المجلس الاستشاري الشبابي الذي وعدت به الحكومة، للتنسيق بشأن خطوات الاصلاح الحكومي، ومتابعة مطالب المحتجين والتواصل معهم.

ومن اجل تحقيق الإندماج الإجتماعي ولاسّيما في المناطق التي شهدت نزاعاً وإحتلالاً من التنظيمات الإرهابية في العراق، لابد من العمل على[2]:

1- المساواة في الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع جميعهم، وبصرف النظر عن انتماءاتهم المذهبية والقومية والدينية.

2_ توافر أجواء ملائمة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة للدولة.

3_ العدالة التوزيعية وعمومية التنمية الإنسانية والاقتصادية في المناطق جميعها، وعلى مختلف شرائح المجتمع العراقي.

4- توحيد الاتجاه العام للتربية والتعليم وجعلها مؤسسات تنمي آليات الضبط الاجتماعي اللاإرادية المبنية على قيم الحرية والاحترام المتبادل قوامها الفضيلة وصيانة النظام العام، والحفاظ على الصالح العام.

---

[1] خضر عباس عطوان وعلاء عكاب، البطاقة التموينية (تحليل الواقع والخيارات)، مجلة دراسات اجتماعية، العدد(25)، بيت الحكمة،2011، ص78.كذلك ينظر: وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص139-141.

([2])جاد الكريم الجباعي، الإندماج الإجتماعي في بلد واحد، من كتاب جدليات الاندماج الإجتماعي وبناءً الدولة والأمة في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2014 ،ص 161_164.

5_ العمل على توافر آليات لتعزيز قدرة المجتمع من تحقيق ذاته، عبر قوى سياسية قوامها أحزاب وطنية وجماعات ضغط ومنظمات مجتمع مدني مستقلة.

د- الجانب الامني

أدت الظروف التي مرت بها القوات الأمنية بصورة عامة و الجيش العراقي بصورة خاصة بعد أحداث 9/نيسان/2003، إلى عدم توفير الحاجات الأساسية لا سيما الأسلحة والمعدات الحديثة وفقاً لما تقتضيه العمليات العسكرية الجارية في العراق ضد التنظيمات الإرهابية، خاصة وأن الجيش العراقي والأجهزة الأمنية الأخرى تواجه نوعاً من الصعوبة في معالجة المواقف وسد الثغرات بالشكل الذي يعيد الأمن والأمان وتوفير الخدمات للشعب العراقي بشكل تام[1].

ان أهم الأولويات والمرتكزات التي يجب توافرها داخل المنظومة الأمنية والعسكرية والتي من شأنها النهوض بها وتعد أساس في حماية ودعم الأمن الوطني العراقي وهي:

1- تفعيل الجهد الاستخباري : عندما تكون هناك أرضاً ومجتمعاً يتعرضان للإرهاب وتقل فيه مصادر الحقيقة والمعلومة الصحيحة، من الطبيعي سيكون العيش فيه يعتمد بالأساس على الخوف بين الناس وصولاً لفقدان الأمن والاستقرار، كل تلك الحالات تجد لها وجود وثبات عندما يكون أهم عنصر مفقود في السياق الأمني ألا وهو العمل الاستخباري[2]. فالعمل الاستخباري يعتمد على توظيف أشخاص يقومون بنقل معلومات غير معلنه وتخضع هذه المعلومات للتدقيق والدراسة وبعدها تقسم إلى عدة أقسام حسب المعطيات والتبعية للمعلومة، أي وضع كل معلومة في خانتها الخاصة والمجال الذي تدور فيه.

2- العقيدة العسكرية: أن العقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب الفعل الاستراتيجي الهادف، وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التلويح باستخدامها، كما أنها وبعبارة أخرى، هي جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية والأساليب والتي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة السياسية للدولة وأيديولوجياتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية لتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي[3].لذلك برزت الحاجة إلى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات المسلحة العراقية، لتوظيفها

([1])حامد سالم, مبادئ الحرب والحرب الجديدة: نهاية الحرب الطائفية,دارالجواهري,بغداد,2015,ص240

([2])زاهد الشرقي, المعلومة والعمل الاستخباري: العراق أنموذجاً,2014/12/5,للموقع التالي:

www.ALIRAQTimes.com>page

([3])خالد عبد الغفار, العقيدة العسكرية, محاضرة القيت في مركز النهرين لدراسات الاستراتيجية, قسم الدراسات الأمنية ,بغداد, 2015, ص1.

بشكل مشترك وبنسق أداء قتالي موحد لتعزيز الأمن الوطني العراقي. ولكي نضع رؤية لملامح عقيدة عسكرية عراقية مستقبلية قادرة على مواجهة التحديات والتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية

3- التدريب والتسليح: يعد التدريب والتسليح من المقومات والدعائم الأساسية لدعم وتعزيز قدرة المنظومة الأمنية بشكل عام والعسكرية بشكل خاص، حيث ينظر إلى التدريب والتسليح على انها حجر الأساس للقوات المسلحة الحديثة، حيث ثبت أن تحقيق مستوى عالي من التدريب والتسليح يضاعف القدرة العسكرية، ممكن ان يقلل حجم الأنفاق العسكري وهو ما تنشده جميع دول العالم الغنية والفقيرة[1]

لذلك ينبغي العمل على تطوير المنظومة الأمنية بصورة عامة والعسكرية بصورة خاصة ودعم قدراتها التسليحية والتدريبية للعمل على تجاوز العقبات التي عانى منها الجيش العراقي وباقي المؤسسات الأمنية وذلك من خلال:

أ- اختيار قيادات عسكرية كفؤة تتسم بالكفاءة والمهنية والشجاعة.

ب- تبني استراتيجية تدريب شاملة لقطعات الجيش العراقي، تسهم والى حد بعيد في رفع المهارات القتالية والبدنية للجيش وصموده في المعارك اللاحقة.

ج- تبني رؤية واضحة لتسليح وتجهيز الجيش العراقي بالتركيز على أولويات المعركة، وإلغاء عدد من العقود التي شابها شبهات فساد أو تلك التي لا تتطلبها أولويات المعركة.

د- اعتماد الزيارات الميدانية للاطلاع على واقع عمل القطعات المقاتلة والدوائر اللوجستية الساندة الأمر الذي يسهم في الاطلاع على المشاكل ووضع الحلول والمعالجات اللازمة.

هـ- التركيز على تسليح المفاصل الأساسية للجيش طبقاً للأولويات، وخصوصاً في مجال القوة الجوية وطيران الجيش كونهم عنصران أساسيان في حسم المعركة ضد التنظيمات الإرهابية.

و- تسليح القطعات البرية بمنظومات قتالية متطورة لإجهاض استراتيجية التنظيمات الإرهابية

ز- ألغاء مبدأ التطوع في المؤسسات الأمنية وتوزيع القطعات العسكرية على أساس طائفي ومناطقي، والعمل على تفعيل قانون الخدمة الإلزامية لأشراك جميع أطياف الشعب ومكوناته

ح- إصلاح المنظومات الخاصة بالتدريب والتأهيل والتجهيز والإدامة والتخطيط ووضع خطة لمكافحة الفساد المالي والإداري.

ط- تهيئة منظومة لأعداد القادة والأمرين في كافة المستويات نظرياً وعملياً.

ي- أنشاء هياكل تنظيمية تابعة لوزارتي الداخلية والدفاع تتولى أدارة عمليات الحرب النفسية

([1]) احمد سيد كردي, تطور اتجاهات نظم التدريب الحديثة للقوات المسلحة, للموقع الالكتروني التالي:

Kenanaonlinw.com>Ahmedkordy>P05

والأعلام المضاد وفق أحدث الأساليب والخبرات بالاستفادة من مراكز البحوث الوطنية والدولية لما لهذا الجانب من أهمية كبيرة للقضاء على الإرهاب.

ك- التدريب المشترك لكافة الصنوف، ووضع سياقات عمل ثابتة لتلك القوات تعمل بها في أوقات السلم لتطبيق العمليات العسكرية.

4- التعاون الأمني المشترك

ينبغي تفعيل الجهود الداخلية والخارجية لتعاون أمني مشترك فعال يسعى بكل مضامينه في تعزيز الأمن الوطني العراقي والحفاظ على سيادته ووحدته وعلى جميع الأصعدة الداخلية والخارجية، ويأتي ذلك من خلال:[1]

أ- استمرار المشاركة في المؤتمرات الدولية لمكافحة الإرهاب.

ب- توثيق التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص بمكافحة الإرهاب.

ج- زيادة فاعلية الرقابة على الحدود الدولية لضبط ومنع تسلل الجماعات الإرهابية ومتابعتها.

د- تبادل المعلومات الاستخبارية في تزوير وثائق السفر وعمليات التجارة بالأسلحة والمتفجرات واستخدام الإرهابين لتكنولوجيا الاتصالات.

هـ- مكافحة تمويل الإرهاب وكفالة أمن وسائل النقل والبنى التحتية وتسخير قدرات شبكة الأنترنيت في مكافحة الإرهاب.

و- الانضمام لكافة الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية المبرمة لمعالجة قضايا الإرهاب.

ز- تبادل المعلومات الدقيقة المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته من خلال بناء قاعدة معلومات مشتركة عن نشاطات الجماعات الإرهابية ورموزها.

([1])أحمد عمران عبد وعقيل مصطفى مهدي, الإرهاب في العراق للفترة ما بين (2006-2013), جامعة الدفاع للدراسات العسكرية, كلية الدفاع الوطني, بغداد, 2013, ص114-116.

الخاتمة

أدى الاختلاف في فهم الديمقراطية وغياب العمل بها الى صعوبة العمل المشترك بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير والتحول، إذ تفتقر جميع الكيانات السياسية الى برنامج وطني موحد يجمع في طياته جميع العراقيين، ويكون هدفه الاساسي بناء دولة عراقية، رغم ان جميع الاصوات تنادي بهذا الهدف من الظاهر ولكن عند الافعال تنحصر برامجها بمصالح ضيقة، وهو ما يشكل عائق كبير في وجهة بناء دولة تقوم على المؤسسات والمصالح الوطنية المشتركة، و لم يتمكن النظام السياسي من تكوين مشروع وطني لدولة وطنية مبنية على العدالة والمساواة والحرية بل أتت بدولة مشوهة قائمة على اساس عرقي وطائفي ومذهبي، مما ادى الى فشلها والذي تتحمله الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية، حيث ان اغلب المحاولات البنيوية للدولة العراقية قامت على اسس متقاطعة مع استحقاقات الدولة الوطنية .اعتمد النظام السياسي العراقي على المحاصصة التي تعمل على تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الاحزاب والقوى السياسية التي عمدت على تجذير الطابع الطائفي لشكل الدولة والذي يلغي إمكانية تحقيق التمثيل الوطني، فقامت الأحزاب والقوى السياسية على اساس الانتماءات الطائفية والاثنية في الانتخابات وفي تشكيل الحكومات بعد عام 2003، وتم تقنين المحاصصة الطائفية في الدستور ضمنياً حيث لم تعطِ صلاحيات لفصل اي وزير من رئاسة مجلس الوزراء إلا بموافقة البرلمان، وعندما يكون البرلمان مقطع الأوصال بين الأحزاب السياسية الفئوية، فإن إقالة أي وزير يهدد في استقرار الوزارة، وهذا ما لا تستطيع اي من القوى السياسية ان تجازف به، وبذلك غيب دور البرلمان الذي تحول في بعض الاحيان الى واجهة للسلطة التنفيذية ،واصبح نظام المحاصصة على المستوى السياسي والاداري هو احد خصائص الدولة العراقية بعد عام 2003،واستمراره يهدد اي بناء محتمل لدولة عراقية تقوم على المؤسسات ونظام الكفاءة في ادارة الدولة، وان اي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في ادارة المؤسسات سوف يؤدي بها الى تفشي الفساد والاسلوب السيء في إدارة الدولة، هذا الفساد الذي له أشكال وصور عديدة منها الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والامني، هذه الازمات تتطلب وقفة جدية من جميع القوى السياسية من اجل وضع حد لها طالما انها تهدد مستقبل الدولة العراقية برمتها، وهي وقفة تصحيح الدستور وضبط مسار الدولة وتقويم النظام السياسي وتأهيل الشعب العراقي ليمارس دوره بفاعلية وتأثير عميق والعمل بجد من اجل خلق التوافق السياسي بين القوى السياسية والاتفاق على خارطة طريق تضمن للدولة وجودها وللشعب حقوقه، منطلقين من الاعتقاد أن البناء السياسي لا يقوم إلا بتكاتف الجميع وتعاونهم، كما إن أي مسار يخالف الأجماع ويرتضي الاحادية لن يؤدي سوى الى مزيد من ضعف الدولة .

Conclusion:

The difference in understanding democracy and the absence of working with it has made it difficult to work jointly between political currents and forces that seek change and transformation، as all political entities lack a unified national program that brings together all Iraqis، and whose main goal is to build an Iraqi state، although all voices call for this. The objective is apparent، but when it comes to actions، its programs are limited to narrow interests، which constitutes a major obstacle in the direction of building a state based on common national institutions and interests، and the political system was not able to form a national project for a national state based on justice، equality and freedom. Rather، it came with a distorted state based on ethnic، sectarian and sectarian bases، which led to its failure، which is borne by the political blocs participating in the political process، as most of the structural attempts of the Iraqi state were based on foundations intersect with the national state entitlements. The Iraqi political system relied on the quota system that works to share the centers of government in the state between the political parties and forces، which rooted the sectarian character of the state's form، which eliminates the possibility of achieving national representation، sectarian quotas were implicitly codified in the constitution، as powers were not given to dismiss any minister from the presidency of the Council of Ministers except with the approval of Parliament. He risked it، and thus missed the role of Parliament، which sometimes turned into a front for the executive authority The quota system at the political and administrative level became one of the characteristics of the Iraqi state after 2003، and its continuation threatens any possible construction of an Iraqi state based on institutions and the system of efficiency in state administration، and that any state based on this type of system in the management of institutions will lead to the spread of corruption And the bad way of managing the state، this corruption، which has many forms and

forms، including the political، social، economic and security aspects. These crises require a serious pause from all political forces in order to put an end to them as long as they threaten the future of the entire Iraqi state، which is a pause to correct the constitution، adjust the course of the state، straighten the political system، and rehabilitate the Iraqi people to exercise their role effectively and deeply، and to work hard to create political consensus between the political forces and agree on a road map that guarantees the state's existence and the people's rights، based on the belief that the political structure is based only on the solidarity and cooperation of all، and that any path that contradicts consensus and accepts unilateralism will only lead to more weakness of the state.

المصادر :

1-التقرير الاستراتيجي العراقي، العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008 .

2- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم و الأرادة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة. مجاب الامام، الرياض: العبيكان للنشر، 2008.

3- شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010.

4-كلير كاستليليو، بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، ورقة عمل حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد،2011.

5-أمين مشاقبة،المعتصم بالله علوي،الاصلاح السياسي والحكم الراشد:إطارنظري،عمان: مطبعة السفير، 2010.

6- وصال العزاوي وسعد الجبوري، الدولة نظرياتها وخصائصها، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

7-فخر الدين ميهوبي، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مكتبة الوفاء القانونية، المغرب.

8-حارث حسن،عربة الثورة، مركز كارنيغي، 06آذار/مارس 2020 ،https://carnegie-mec.org/diwan/81226.

9.https://www.transparency.org/files/content/pages/2018_CPI_FullResults.zip

10-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق2018 .

11-حكومة الكاظمي:التحديات وفرص النجاح،مركز الإمارات للسياسات، 27مايو2020 http://bit.ly/2AqHwS

12-التظاهرات في العراق :حالات الاختطاف والتعذيب والإخفاء القسري في سياق التظاهرات المستمرة في العراق، تقرير خاص بحقوق الإنسان، التحديث الثالث،بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي)،بغداد، 23 ايار 2020.

13-فلاح خلف علي الربيعي: هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية.

14-شيماء رشيد: واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء،2015.

15-د. عبد الحسين محمد العنبكي: الاصلاح الاقتصادي في العراق –بغداد- ، 2015.

16-عين العراق نيوز،2020،الانترنت،https://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=140857

17-حارث حسن،مصدر سبق ذكره.

18-SETH J. FRANTZMAN: Iraq's New Prime Minister Needs to Take Control of His Security Forces،16 JUNE ، 2020 ، https://bit.ly/31gjGHj

19-Michael Knights and Alex Almeida: Remaining and Expanding:The Recovery of IslamicState Operations in Iraq in 2019-2020،CTC SENTINEL، MAY 2020، p.1

20-هشام الهاشمي:تنظيم داعش في الربع الأول من عام2020 مركز سيار،بغداد، 2020/4/30 ص1

21-Sajad Jiyad: With ISIS Resurgent، Can Iraq's New Government Avoid a Repeat of the Past? World Politics Review، Wednesday، June 3، 2020 ttps://bit.ly/2BJbFQx

22-Michael Knights and Alex Almeida: Remaining and Expanding: The Recovery of Islamic State Operations in Iraq in 2019-2020، CTC SENTINEL، MAY 2020

23-نزار ذياب وخالد روكان، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد 12، المجلد 6)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2014.

24-وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018_2022.

25-عباس لفته كنيهر وشيماء حطاب عبيد، تحليل واقع الصناعات التحويلية في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (19)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوت، 2015.

26-رحمن حسن علي وبيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي للمدة (2000_2018)، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (21)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، 2016.

27-كريم سالم حسين وقاسم جبار خلف، تنمية القطاع السياحي في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإقتصادية والإدارية، (العدد1، المجدل 18)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، 2014.

28-استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق،هيئة المستشارين، مجلس الوزراء العراقي، 2014 _2030.

29-خضر عباس وعلاء عكاب، البطاقة التموينية (تحليل الواقع والخيارات)، مجلة دراسات اجتماعية، العدد(25)، بيت الحكمة،2011، ص78.كذلك ينظر، وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

30-حامد سالم، مبادئ الحرب والحرب الجديدة: نهاية الحرب الطائفية، دار الجواهري،بغداد،2015.

31-زاهد الشرقي،المعلومة والعمل الاستخباري: العراق أنموذجاً، 2014، الموقع: www.ALIRAQTimes.com>page
32-خالد عبد الغفار،العقيدة العسكرية، محاضرة القيت في مركز النهرين لدراسات الاستراتيجية،،بغداد، 2015.
33-احمدسيد،تطوراتجاهات نظم التدريب للقوات المسلحة،الموقع:Kenanaonlinw.com>Ahmedkordy>P05
34-أحمد عمران عبد وعقيل مصطفى مهدي، الإرهاب في العراق للفترة ما بين (2006-2013)، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، كلية الدفاع الوطني، بغداد، 2013.
35- جاد الكريم الجباعي، الإندماج الإجتماعي في بلد واحد، من كتاب جدليات الإندماج الإجتماعي وبناءً الدولة والأمة في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2014.

Sources

1- The Iraqi Strategic Report, Iraq, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2008.
2- Francis Fukuyama, Building the State, the World Order, and the Problem of Governance and Will in the Twenty-First Century, translation. Mujab Al-Imam, Riyadh: Obeikan Publishing, 2008.
3- Shanna Faiq Jamil, The Future of Iraq between State Building and Partition Attempts, Master Thesis, College of Law and Politics, Department of Political Science, Arab Open Academy in Denmark, 2010.
4- Claire Castellio, Building a State that Works for Women, Gender Integration in the State-Building Process During the Post-Conflict Phase, a working paper on a project entitled: Promoting Women's Citizenship in the Context of State-Building, Fried Foundation, 2011.
5- Amin Mashaqbeh, Al-Mu'tasim Billah Alawi, Political Reform and Good Governance: A Theoretical Framework, Amman: As Safir Press, 2010.
6- Wesal Al-Azzawi and Saad Al-Jubouri, The State, Its Theories and Characteristics, House of Wisdom, Baghdad, 2011.
7- Fakhr El-Din Mihoubi, The Problem of State Building in the Maghreb, Al-Wafaa Law Library, Morocco.
8- Harith Hassan, The Cart of Revolution, Carnegie Center, March 06, 2020, https://carnegie-mec.org/diwan/81226.
https://www.transparency.org/files/content/pages/2018_CPI_FullResults.zip.9

10- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Poverty Monitoring and Evaluation Survey in Iraq 2018.

11- Al-Kazemi's government: challenges and opportunities for success, Emirates Policy Center, May 27, 2020 http://bit.ly/2AqHwS

12- Demonstrations in Iraq: Cases of kidnapping, torture and enforced disappearance in the context of the ongoing demonstrations in Iraq, Human Rights Report, third update, United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Baghdad, May 23, 2020.

13- Falah Khalaf Ali Al-Rubaie: The identity of the economic system in Iraq between the rentier state and the developmental state.

14- Shaima Rashid: The reality of structural imbalances in the Iraqi economy, an unpublished doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2015.

15-d. Abd al-Hussein Muhammad al-Anbaki: Economic Reform in Iraq - Baghdad -, 2015.

16- Ain Al-Iraq News, 2020, online, https://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=140857

17- Harith Hassan, a previously mentioned source.

18-SETH J. FRANTZMAN: Iraq's New Prime Minister Needs to Take Control of His Security Forces, JUNE 16, 2020, https://bit.ly/31gjGHj

19- Michael Knights and Alex Almeida: Remaining and Expanding: The Islamic Recovery State of Operations in Iraq in 2019-2020, CTC SENTINEL, MAY 2020, p.1

20- Hisham Al-Hashemi: ISIS organization in the first quarter of 2020, Sayyar Center, Baghdad, 4/30/2020, p. 1

21- Sajad Jiyad: With ISIS Resurgent, Can Iraq's New Government Avoid a Repeat of the Past? World Politics Review, Wednesday, June 3, 2020 https://bit.ly/2BJbFQx

22-Michael Knights and Alex Almeida: Remaining and Expanding: The Recovery of Islamic State Operations in Iraq in 2019-2020, CTC SENTINEL, MAY 2020.

23-Nizar Diab and Khaled Rokan, Requirements for economic diversification in Iraq in light of the philosophy of managing a free economy, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, (Issue 12, Volume 6), College of Administration and Economics, University of Anbar, 2014.

24- Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan 2018_2022.

25- Abbas Lafta Kniher and Shaimaa Hattab Obaid, Analysis of the Reality of Manufacturing Industries in Iraq and Its Future Prospects, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (19), College of Administration and Economics, Al-Kut University, 2015.

26- Rahman Hassan Ali and Baida Jawad Kazem, The role of the agricultural sector in diversifying sources of national income for the period (2000_2018), Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (21), College of Administration and Economics, University of Wasit, 2016.

27- Karim Salem Hussein and Qasim Jabbar Khalaf, Development of the Tourism Sector in Iraq, Al-Qadisiyah Journal of Economic and Administrative Sciences, (Issue 1, Al-Majdal 18), College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, 2014.

28- Private Sector Development Strategy in Iraq, Board of Advisors, Iraqi Council of Ministers, 2014_2030.

29- Khader Abbas and Alaa Akab, The Ration Card (Analysis of Reality and Options), Journal of Social Studies, Issue (25), House of Wisdom, 2011, p. 78. Also see, Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan 2018-2022.

30- Hamid Salem, Principles of War and New War: The End of Sectarian War, Dar Al-Jawahiri, Baghdad, 2015.

31- Zahid Al-Sharqi, Information and Intelligence Work: Iraq as a Model, 2014, website: www.ALIRAQTimes.com>page

32- Khaled Abdel Ghaffar, Military Doctrine, a lecture delivered at the Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Baghdad, 2015.

33- Ahmed Sayed, Evolution of Trends in Training Systems for the Armed Forces, website: Kenanaonlinw.com>Ahmedkordy>P05

34- Ahmed Omran Abd and Aqeel Mustafa Mahdi, Terrorism in Iraq for the period between (2006-2013), Defense University for Military Studies, National Defense College, Baghdad, 2013.

35-Jad Al-Karim Al-Jabai, Social Integration in One Country, from the book Controversies of Social Integration and Building the State and the Nation in the Arab World, 1st edition, Arab .Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2014.